**مقدمة**

تعدُّ القروض ظاهرة اقتصادية مالية حديثة العهد ترجع في جذورها إلى ظهور الدولة وقيامها بالإنفاق العام، فبحسبانها تنظيماً مالياً هي ظاهرة حديثة وبحسبانها تصرفاً حكومياً فإنها ترجع إلى أيام الملوك والأباطرة والسلاطين، ولتعرف هذه الظاهرة لا بد من دراستها من كافة جوانبها النظرية والتطبيقية .يتم تمويل النفقات العامة من حصيلة الضرائب , إلا أن الحكومة قد تلجأ إلى الاقتراض لتمويل بعض النفقات و خاصة النفقات الاستثمارية و خاصة في الدول النامية , أو لمواجهة ظروف طارئة مثل نفقات الحروب ,أو لمواجهة عجز مؤقت في الموازنة العامة .

و يمكن تعريف القروض: هي كل الأموال التي تقترضها الدولة أو أحد هيئاتها العامة من الأفراد و الهيئات الخاصة و العامة سواء المحلية أو الأجنبية على أن تلتزم برد هذه الأموال في مواعيدها و الوفاء بخدمة الدين وفقاً لشروط القروض. و تتشابه القروض مع الضرائب بأنها لا تصدر إلا بصدور قانون.وفيما يلي سنتطرق إلى تعريف القروض الداخلية والخارجية ونبين الآثار الاقتصادية لكل منهما

1. **القروض الداخلية:** هي القروض التي تصدرها الدولة داخل إقليمها و يكتتب فيها الأفراد و الهيئات الوطنية أو المقيمون داخل الدولة. وهي قروض لا تؤثر على سعر الصرف أو ميزان المدفوعات سواء عند إصدارها أو عند سداد أقساطها و فوائدها. كما أنها لا تؤثر على ثروة الدولة القومية بالسالب أو الموجب بل هي تعد من قبيل إعادة توزيع ثروة .
2. **القروض الخارجية** : هي تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة [القرض](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B1%D8%B6) فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع [بالعملات الأجنبية](https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9&action=edit&redlink=1) أو عن طريق [تصدير](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1) السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة. إن ظاهرة الاقتراض الخارجي قديمة العهد، حيث ارتبطت بالتبادل الدولي، ولم تكن مشكلة المديونية تتعدى آنذاك حدود الدائن والمدين، وكانت تنتهي بالسداد أو [بالاحتلال العسكري](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84_%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A). وقد تكونت سنة 1984 مجموعة عمل تضم كل من [صندوق النقد الدولي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A)، [والبنك الدولي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A)، [ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9)، [وبنك التسويات الدولية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9)، قامت بوضع تعريف أشمل للمديونية الخارجية وقد نص على أن "إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساوياً إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما، تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفقاً بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل" كما يعرف [البنك الدولي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A) القروض الخارجية بأنها «الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات تصنف القروض الخارجية إلى ثلاثة أنواع: القروض الحكومية (الرسمية): وهي القروض التي تمنح من طرف حكومة أجنبية إلى حكومة أخرى. القروض المتعددة الأطراف: تمنح من طرف [منظمات دولية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9). القروض الخاصة: التي تمنحها بنوك أجنبية خاصة إلى حكومة ما أو إلى مؤسسة عمومية أو خاصة أو إلى [البنوك](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81_(%D8%AA%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%AD)).

الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية والخارجية تختلف الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها القروض الداخلية والخارجية وفقاً -مكان إصدارها و مراحل تطورها:

1. **الآثار الاقتصادية للقروض في مرحلة ) الاقتراض):**
2. **الآثار الاقتصادية للقروض في مرحلة ) الاقتراض): بالنسبة للقروض الداخلية** : تؤدى عملية الاقتراض إلى انخفاض حجم المدخرات المعدة من مدخرات الأفراد للاستثمار لان الاقتراض يمثل استقطاعاً من القوة الشرائية للأفراد فيقل الاستهلاك و أيضا استقطاعاً الخاص و الاستثمار الخاص بدرجة أو بأخرى يؤدي في النهاية إلى إحداث اثر انكماش على الدخل القومي و جدير بالذكر إن الأثر الانكماشي قد يتحقق أو لا يتحقق وفقاً للظروف التالية :- قد لا يتحقق الأثر الانكماشي للدخل القومي إذا كانت : 1- هناك مدخرات معطلة فائضة عن حاجة السوق , فان الاقتراض في هذه الحالة سيعمل ايجابيا على الاستفادة منها و تشغيلها و استثمارها في السندات الحكومية. 2 -أيضا لا يتحقق الأثر الانكماشي للقروض العامة في حالة التجاء المكتتبون في السندات العامة إلى الاقتراض من البنوك التجارية بضمان السندات فيتسع حجم الائتمان المصرفي و زيادة التداول النقدي و بالتالي تشجيع تكوين الدخول.
3. **القروض الخارجية:** على عكس الحال في معظم القروض الداخلية , فان القروض الأجنبية عند إصدارها تؤدى إلى زيادة الناتج القومي سواء تم إيداعها في بنك الإصدار ) البنك المركزي ( الذي يتمكن من خلال هذه الإيداعات من زيادة إصدارة من النقد المتداول أو البنوك التجارية ألنها تؤدى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري فالقروض الخارجية تؤدى إلى آثار توسعية خاصة في مرحلة الإصدار أو الاقتراض ( المرحلة الأولى) .
4. **الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية والخارجية في مرحلة الإنفاق :** في مرحلة الإنفاق تعمل القروض سواء الداخلية أو الخارجية إلى إحداث آثار توسعية . فعند إنفاق حصيلة القروض و خاصة في أغراض إنتاجية فيزيد الاستثمار العام و تزداد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد و خاصة و إذا كان التوسع في الاستثمار العام لا يؤثر على الاستثمار الخاص أي لا يكون منافساً له . كما تؤثر زيادة الاستثمار العام تأثيراً ايجابياً إذا كان ذلك في وقت الكساد لأن الإنفاق الحكومي في هذه الحالة يمثل " ضخ و تحريك " للاقتصاد للقضاء على خمول الكساد. إذا كان يتم إنفاق حصيلة القروض العامة في إنفاق استهلاكي مثل الإنفاق على الخدمات الطاقة الصحية , التعليمية , الثقافية أو منح إعانات اقتصادية للمشروعات العامة و الخاصة فإنها أيضا ستحدث أثارا ايجابية تتمثل في زيادة إنتاجية العاملين التي تتحسن أحوالهم المختلفة.
5. ا**لآثار الاقتصادية للقروض في مرحلة خدمة الدين** : هذه المرحلة و هي مرحلة دفع فوائد الدين و أقساطه تؤدى: إلى زيادة الإنفاق العام ,و قد تلجأ الدولة إلى إصدار قروض جديدة أو إلى زيادة عبء الضرائب عن طريق فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار و معدلات الضرائب القائمة لكي تتمكن من أداء مستلزمات الدين العام , و هذه المرحلة تعنى انتقال الدخل من الممول إلى المكتتب. فيترتب على ذلك إعادة توزيع الدخول لصالح أصحاب الدخول المرتفعة , لأنه في الغالب يكون أصحاب الدخول المرتفعة هم المكتتبون في سندات الدين العام بينما أصحاب ما يتحملون نسبة الدخول المنخفضة هم الذين غالباً كبيرة من العبء الضريبي (ولا يحصلون على امتيازات ( و من ثم قد يحدث اختلال في التوازن الاجتماعي و ما يحدثه من تأثير سلبي على أداء الاقتصاد القومي

الآثار الاقتصادية للقروض في مرحلة استهلاك الدين : و هي مرحلة سداد أصل الدين , أي رد قيمة السندات لحامليها و يتم تمويل هذه المدفوعات عادة من حصيلة الضرائب و بالنسبة للآثار الاقتصادية في هذه المرحلة تظهر على النحو التالي:

* إذا وجه أصحاب السندات هذه الأموال نحو الاستثمار فسوف تكون الآثار ايجابية و خاصة إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى اقل من التوظف الكامل و توجد بطالة ( و هذه حالة غالبية الدول النامية ( .
* أما إذا وجه أصحاب السندات هذه الأموال نحو الاستهلاك فسوف يزيد الطلب الكلى و ينشط الاستثمار بشرط أن يكون الاقتصاد يعمل عند مستويات اقل من مستوي التشغيل الكامل , أما إذا كان الاقتصاد يعمل عند حالة التوظف و لا توجد بطالة فسوف تحدث أثارا سلبية.
* القروض الـأجنبية: أن سداد هذه القروض يكون بالعملة الأجنبية مما يؤثر على عن انه يمثل انتقال جزء من ثروة ميزان المدفوعات فضالً الدولة إلى العالم الخارجي لذا فان خدمة الدين و استهلاكها و خدمتها يمثل عبء حقيقي على الاقتصاد القومي و ليس مجرد إعادة توزيع الدخل و الثروة كما في حالة القروض الداخلية .